الشراكة المجتمعية وأثرها في تحقيق جودة التعليم العالي

ورقة بحثية مقدمة إلمؤتمر الدولي الثاني :

"جودة التعليم العالي: مشاركة الممارسات الفعالة عبر العالم"

المنعقد من 13 إلى 15 مارس 2019م

بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير/جامعة ابن زهر/المغرب

إعداد:

د.سعيدة بوفاغس best96762@gmail.com

أستاذ محاضر "قسم أ"

جامعــة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميــة ــ قسنطيـــنـــة ــ

هاتف: 00213773289343

الملخص:

إن الربط بين الجامعة والمجتمع ـــ سواء على مستوى الأفراد داخل الجامعة وخارجها، أم على مستوى كافة قطاعات المجتمعين المدني والحكومي ـــ من أهم الوسائل الداعمة ل لتنمية الوطنية، وهي من أقصر السبل للوصول إلى مصاف الدول المتطورة، غير أن الباحث يلاحظ أن مختلف الإنجازات الفعلية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ـــ في بلداننا العربية عل وجه الخصوص ـــ لا تزال بعيدة نوعاً ما عن تحقيق الهدف المنشود، حيث لا يزال سوق العمل بمنظماته المتعددة لا يوظف المتخرجين من الجامعات، وهذا الوضع أفرز العديد من المشاكل الوطنية منها: انتشار البطالة وهجرة الأدمغة والشعور بعدم المواطنة...

ويتناول هذا البحث العلاقة بين الجامع ة والقطاع العام والخاص، حيث يركّز في إشكاليته الرئيسية على كيفية تنمية هذه العلاقة بغرض توجيه البحث بالجامعة نحو أولويات التنمية المستدامة، وتحديد أهمية العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات الوطنية بالشكل الذي يحقّق جودة التعليم العالي، ويلبّي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

ولأجل ذلك سيحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الشراكة المجتمعية؟
- ما أهمية الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاعين العام والخاص؟
- ما هي أشكال هذه العلاقة؟
- ما أبرز معوّقات تعزيز العلاقة بين الجامعات الوطنية والقطاعين العام والخاص؟
- كيف يمكن تفعيل علاقة الشراكة بين الطرفين؟
- كيف يمكن أن تسهم هذه العلاقة في تشجيع جودة البحث العلمي؟

لعل الإجابات على هذه الأسئلة تنتظم في التفصيل التالي:

مقدمة.

المطلب الأول: المفهوم العلمي للشراكة المجتمعية.

المطلب الثاني : أهمية الشراكة المجتمعية.

المطلب الثالث : أنماط الشراكة المجتمعية.

المطلب الرابع : معوّقات الشراكة بين القطاع الخاص والجامعة.

المطلب الخامس : آليات الدعم والمساندة.

الخاتمة.

Abstract:

Accordingly, linkage between the university and the community, both at the level of individuals inside and outside the university, or at the level of all civil government of the most important supporting tools for national development assembled sectors, one of the shortest ways to reach the ranks of developed countries, but the researcher noted that the various actual achievements in the sector of higher education and scientific research is still somewhat far from achieving the desired goal, where the labor market multiple organizations still does not employ graduates from Universities, and this situation has produced many national problems including: the spread of unemployment and brain drain and the feeling of citizenship...

The present research deals with the relationship between the university and public and private sectors, focusing on the main problematic on how to develop this relationship and to direct university research towards sustainable development priorities, and determine the importance of the relationship between the national private sector and universities in the appropriate manner to achieve the quality of higher education, and meets the needs of society and the requirements of the labor market.

For this purpose, we are trying to find answers to the following questions:

- *What is the concept of community partnership?*
- *What is the importance of partnership between universities and organizations both in public and private sectors?*
- *What is the relationship of these forms?*

• *What are the main obstacles to strengthen the relationship between the national universities and public and private sectors?*

• *How can we activate the partnership relationship between the parties?*

• *How can this relationship contribute to the quality of scientific knowledge?*

Accordingly, the research is divided as follows:

Introduction.

First topic: *the scientific concept of community partnership.*

The second topic: *the importance of community partnership.*

Section III: *forms of social partnership.*

Section IV: *Obstacles facing community partnership between private sectors and the university.*

Section V: *supporting mechanisms.*

Conclusion.

مقدمة

إن تحقيق مشروعات التنمية الشاملة يتوقف على دفع حركة البحث العلمي الذي لا غنى عنه، لأنه يؤدي إلى تنمية المعرفة وتطويعها لحل مشكلات المجتمع، ومن المتعارف عليه أن أي مؤسسة مهما تكن إمكاناتها لا تستطيع بمفردها القيام بالمشروعات العلمية الكبيرة، مما يتطلب مبدأ الشراكة المجتمعية، وتوفير قدر مشترك من التعاون الإيجابي بين الجهات المعنية.

لذلك يعد الإنفاق على البحث العلمي الجامعي من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها، لما له من أهمية في تقدم الأمم والشعوب وتحقيق التنمية في شتى قطاعات المجتمع، وإثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها في حياة البشرية ؛ وبالتالي فهو قضية مجتمعية في صميم قضايا الأمة المتطلعة إلى الدخول للمستقبل بثقة واقتدار ؛ وذلك لأن تطوير وتنمية أي مجتمع يتوقف إلى حد كبير على القدرة العلمية والتكنولوجية لأفراد هذا المجتمع .

إننا نعيش اليوم في عصر يركّز على البحوث المشتركة ذات النظرة الشمولية في حلّ المشكلات القائمة في المجتمع؛ فلقد شرع الباحثون في الانفتاح على عالم أرحب من عالمهم الضيق المحدود ببعض الدراسات الفردية المحصورة في تخصصهم الأكاديمي، آخذين بالنهج التكاملي في معالجة قضايا المجتمع وإشراك كافة مؤسساته في حل مشكلاته.

ولقد ثبت علمياً أن العلماء النشطين الذين يوطّدون علاقتهم بالمجتمع ينجزون بشكل أفضل من الناحية الأكاديمية من زملائهم الآخرين غير النشطين، كما ثبت أن المجتمع أو البيئة الحافزة على العلم تكون مهيأة بشكل أكثر لتبنّي المشروعات العلمية [1]، ومن سمات هذه البيئة الاستعانة بمؤسسات المجتمع كافة بغض النظر عن تبعيتها للقطاع الحكومي أو الخاص، إضافة إلى بيوت الخبرة والمتميزين من الأساتذة والخبراء والمتخصصين ورجال الأعمال؛ حيث يسهم الجميع بقيامهم بالدور المناط بهم، وإذكاء روح الشراكة بينهم.

ومن هنا نجد أن البحث يتمحور حول تأثير الشراكة المجتمعية على جودة البحث العلمي ، وأثرها في التحفيز على تحقيق التنمية المستدامة؛ وهو يركز في إشكاليته الرئيسية على أهمية العلاقة

---

(1)Jensen , pablo ; rouquier , baptiste ; kreimer , pablo ; & croissant , yves. Sientists who engage with society perform better academically. Science and public policy. Vol. 35. No. 7. (August 2008). P. 527 – 541.

بين القطاع الخاص والجامعات الوطنية، وكيفية استثمار هذه الوشيجة بالشكل الذي يحقق جودة التعليم العالي، ويلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

فما مفهوم الشراكة المجتمعية، وما أهمية إقامتها في دعم البحث العلمي؟ وما هو العائد الاستثماري المتوقع من إقامة هذه الشراكة المجتمعية؟ وكيف يمكن أن تسهم هذه العلاقة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات العربية؟

المطلب الأول

المفهوم العلمي للشراكة المجتمعية

إنّ الشراكة مفهوم حديث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987م على أنه نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة "شراكة" تمّ لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات، ويُقصد به بوجه عامّ: إبرام عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، بمعنى تضافر الجهود بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والخيرية على المستوى المحلي أو الوطني في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصالٍ فاعل للوصول إلى اتفاق، وذلك بالتنسيق في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات والبرامج والأنشطة[1].

وللشراكة ــ أو المشاركة كما يسمّيه البعض ــ مفهوم واسع؛ حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة، ما يجعل كثيراً من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظرهم المختلفة واهتماماتهم الخاصة؛ لذلك تتعدد أشكال الشراكة وأنماطها، بحيث تتضمن المشاركة بالفكر أو الخبرة أو المال، وكذلك المشاركة بالجهد على مستوى التخطيط أو التنسيق أو التنفيذ...[2]، فهي عملية موقوتة ومحددة بمدى زمني معين، حيث تتمّ بغرض حلّ مشكلات معينة ؛ بينما يشكل

---

(1) محمد الأصمعي محروس سليم، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص36، 37.

(2) Morgan, Lynn m, Community participation in health: perpetual allure, persistent challenge, Health policy and planning, Vol 16, No 3, 2001, P222 .

التحالف نوعاً من الارتباط الذي يعبّر عن التعاون بين طرفين لمدى زمني طويل ، ويركّز على قضايا مستقبلية يتوقّع منها فائدة لطرفي العلاقة معا[1].

أما مفهوم الشراكة المجتمعية فهو أكثر اتساعاً من مفهوم المشاركة؛ حيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع الأدوار والمسؤوليات والمصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين الجميع بغرض التعاون وتبادل الخبرات[2].

وبالجملة فالشراكة المجتمعية هي إسهام القطاع العام أو الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد بدعم البحث العلمي، من خلال تقديم الأموال النقدية أو العينية أو حتى المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار الإبداعية المنتجة [3]، ولغرض الدراسة الحالية يقصد بالشراكة تضافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني؛ بحيث تتفق فيما بينها على تنسيق المبادرات الرامية إلى دعم المشروعات والبرامج البحثية.

المطلب الثاني

أهمية الشراكة المجتمعية

يرجع تاريخ الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع العام والخاص إلى بداية النهضة العلمية التي ازدهرت بانتشار الإسلام وتأسيس الجامعات الإسلامية كالأزهر وجامع الزيتونة وجامع القيروان، فلقد أسهم الوقف الإسلامي الذي أوقفه القطاع الخاص في ازدهار العلوم والأبحاث

---

[1] De la Garza & Others; "Teaming Up: Higher Education – Business partnerships and Alliances in North America".; the North American Leadership Seminar; Business and Higher Education in North American: Creating New Alliances, 37 Nov. 1997, Mexico. http://www. Conahec. Org/English / unrstndg. Htm, from eed ,2003.

[2] محمد الأصمعي محروس سليم، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة: من المفاهيم إلى التطبيق، المرجع السابق، ص38.

[3] جاسم محمد ناصر الحمدان، وأمل إسماعيل إبراهيم الأنصاري، المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت: الواقع والمأمول، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 33، العدد 125، ربيع الأول 1428هـ، ص59.

العلمية، وإن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات اليوم يتمحور حول الانتقال من حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية، إلى فضاءات أوسع تسمح للبحث العلمي بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي ودفع عجلة التقدم والازدهار في المجتمع.

فالشراكة المجتمعية إذن هي عملية تعكس رغبة المجتمع واستعداده للاندماج والمساهمة الفاعلة في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما وقد أدت الحاجة في هذا العصر إلى أن تصبح الشراكة بين مؤسسات التعليم والمؤسسات المجتمعية ثقافة تتجلى في ممارسات وعلاقات تواصل يومية؛ وذلك نظراً إلى ما يشهده العصر من ثورات علمية متلاحقة وتطورات في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي انعكس على مؤسسات التعليم التي لم تعد قادرة على الاضطلاع والقيام بأدوارها بمعزل عن المجتمع بمؤسساته وهيئاته، مما فرض على المؤسسات التعليمية ضرورة الانفتاح على البيئة من حولها، وهو ما عزز إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع.

ويعدّ الربط بين الجامعة بما تقدمه من خدمات والمجتمع بما لديه من حاجات ــ سواء على مستوى الأفراد داخل الجامعة وخارجها، أم على مستوى كافة قطاعات وهيئات ومؤسسات المجتمعين المدني والحكومي ــ عن طريق توظيف نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ من أهم السبل وأسرعها في تقدّم الدولة والوصول بها إلى العالمية، فإن خريج التعليم الجامعي في بلادنا اليوم لم يعد بمقدوره الحصول على وظيفة أو عمل من خلال الشهادة فقط، فوظائف اليوم تتطلب توفر مهارات متعددة، ولأجل ذلك وتحقيقاً لأهداف التعليم الجامعي وتحسيناً للواقع الاقتصادي للفرد وتأميناً لعيشٍ رغد ينعم به أبناء الوطن؛ لا بد من ارتباط التعليم الجامعي مع سوق العمل وواقع الإنتاج، بحيث يكون خريجوه مواكبين لاحتياجات التنمية، ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة قطاع الأعمال في وضع السياسات والاستراتيجيات للتعليم الجامعي ووضع المناهج التعليمية الجامعية وكذلك المناهج التدريسية، وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة، ما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

وعليه فإن الشراكة بين أجهزة التعليم والمؤسسات المجتمعية ذات أهمية بالغة بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:

1 ــ أن العمل أصبح يتطلب التحكم في قواعد المعرفة والتكنولوجيا، ولا سبيل إلى نقل المعرفة

وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي.

2 ــ أن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والإنتاج.

3 ــ أن أساليب الإنتاج وأدواته ووسائله تمرّ بتحوّلات مستمرة ، بسبب التطور المستمر في تكنولوجيا الإدارة والبرمجة وبحوث العمليات، حتى أصبحت الفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية ، ومن ثم يجب أن تكون الجامعات دوماً هي النافذة التي تُطلّ منها مؤسسات المجتمع على التقدم واستشراف المستقبل.

4 ــ إن تكلفة التعليم العالي بأنواعه الأكاديمية والتكنولوجية والبحثية في ارتفاع مستمر ، وتحتاج هذه المؤسسات إلى دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية ؛ لذا يجب أن تكون مؤسسات الإنتاج من بين هذه المصادر.

5 ــ انخفاض مستوى إنفاق الدولة على البحث العلمي؛ إذ إنه يتطلب أموالاً طائلة ــ كما سبقت الإشارة إليه ــ كما أن حجم الإنفاق عليه يتزايد بمرور الزمن؛ نظراً لزيادة الاهتمام بالعلم وكثرة مشكلات المجتمع التي تستدعي حلولاً علمية لمعالجتها؛ فلابد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرامج والأنشطة البحثية التي تعود على أبناء المجتمع بالفائدة، وتسهم في تحسين وضعهم المعيشي، وتحدّ من العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية، فلقد أصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو 80% من اقتصادها، ومعنى ذلك أن مجتمع المعلومات أصبح يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كلُّ شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم كي يعرف ويعلم، و ليعيش مع الآخرين، وليحقّق ذاته في آن واحد.

6 ــ إن الشراكة في البحوث لها فوائد مباشرة تعود على الجامعات وعلى الشركات المتعاقدة على التعاون، حتى ولو كان لكل منهما من وفرة الموارد والمعرفة ما يحقق أهدافه دون الحاجة إلى الآخر، ذلك لأن العمل مع خبراء خارجيين قد يرفع من كفاءة البحث ويضمن شموليته، كما أنه يساعد على الخفض من تكلفته، كما أن دعم البحث العلمي من القطاع الخاص قد يساعد الجامعة على الحصول على موارد إضافية لتشجيع الأبحاث المستقبلية، إذ إن قيام الجامعة بترخيص التقنية التي تملك حقوقَها الفكرية للقطاع الخاص أصبح بديلاً مجزياً للحصول على دعم الحكومة، وذلك من شأنه أن يشدّ أزر رسالتها التعليمية والبحثية.

المطلب الثالث

أنماط الشراكة المجتمعية

تتنوع أنماط الشراكة المجتمعية على النحو الآتي:

1 ــ تشجيع الشركات على دعم الطلبة المتخصصين في جوانب أو مجالات تفيد نشاطها، وذلك بتقديم منح أو قروض دون فائدة لصالحهم، بحيث يرجأ السداد إلى ما بعد التخرج.

2 ــ تقديم بعض المنح لنخبة من العاملين في الشركات بغية التحاقهم بالجامعة كطلبة متفرغين أو غير متفرغين، وتأهيلهم لبعض المهمّات التي يقومون بها عقب حصولهم على درجة علمية عالية.

3 ــ تشجيع الشركات على تقديم فرص لطلبة الدراسات العليا كي يقوموا بأبحاثهم ــ داخل الشركة ــ كباحثين خارجيين وذلك لفترات محدودة، تحت إشراف أساتذة جامعيين من نفس التخصص الذي يهم الشركة، أو تقوم الشركة بتعيين خبير من خبرائها كي يشرف على البحث، شريطة عدم نشره حتى يحذف منه ما قد يكشف سراً مهنياً أو تجارياً يخص الشركة.

4 ــ يمكن أن تقدم الشركات منحاً مفتوحة بمبالغ بسيطة للأساتذة المتخصصين في مجالات حيوية تعنيها، أو إلى أقسام علمية تهتم بتنميتها في الجامعات، حيث تخصص لشراء معدات للمخابر أو للمعامل، أو حضور مؤتمرات علمية، أو عقد ورش عمل أو ندوات تتناول بعض القضايا العلمية التي تهمّ الشركة.

5 ــ استغلال الضرائب المستحقة على الشركات والاستفادة المباشرة منها بتقديمها في صورة منح عينية للجامعات، أو في صورة أجهزة تقدم كهدايا للجامعات، مع العلم أن تلك المعدات قد تكون فائضا عمّا تملكه الشركة منها، أو قد تكون أجهزة قديمة .

6 ــ تسويق خبرات الأساتذة المتخصصين كوسيلة لتعويضهم عن الفارق بين العائد الذي يتقاضونه من الجامعة وبين الرواتب التي يحصل عليها زملاؤهم في القطاع الخاص، وكحافز لهم على التفوق في بحوثهم المدعومة، وذلك عن طريق إنشاء مكاتب متخصصة تقوم بإعداد نشرات

عن هؤلاء الأساتذة وخبراتهم، حتى يقوم القطاع الخاص بالاستعانة بهم كمستشارين، أو تقوم الشركات بالاتصال بهم بخصوص القضايا التي تريد أن يشارك خبراءُ خارجيون في حلها.

7 ــ الترخيص لأعضاء هيأة التدريس بإنشاء مراكز استشارية خاصة تقوم بتشغيل طلبة الدراسات العليا في بحوث تخص الشركات، وذلك بإشراف أساتذة جامعيين، شرط أن لا يتعارض الأمر مع التزامات الطلبة والأساتذة تجاه الجامعة.

8 ــ إنشاء مؤسسات تهتم بتسويق اختراعات الأساتذة، والترخيص بنقل التقنية للشركات التي تريد تصنيع تلك المخترعات وفق رسوم معينة تدفعها لصالح الجامعة، وذلك من شأنه أن يحقق للجامعات عائداً ضخماً يمكّنها من تدعيم بحوث جديدة تخصّ مشاريع كبرى في التنمية.

9 ــ تشجيع الشركات الكبرى على إنجاز مراكز أبحاث أو معامل تحمل اسمها، وذلك داخل الجامعة نفسها، أو قد تشارك مع جهات حكومية لدعم أبحاث وبرامج الشراكة، مع عقد اتفاقيات بين الجامعة والشركات بهذا الخصوص ووفقاً لاحتياجاتها.

10 ــ دعم شركات الأعمال الصغيرة أو المبتدئة بتقديم استشارات أو مساعدات مثل دراسات جدوى المشاريع وتخطيط الأعمال لتحديد احتياجات السوق، على أن تقدم هذه الخدمة لقاء رسوم معينة، وتحصل الجامعة على دعم من الدولة نظير هذا المجهود.

المطلب الرابع

معوّقات الشراكة بين القطاع الخاص والجامعة

لم تحظ الشراكة المجتمعية مع مؤسسات البحث العلمي بالاهتمام المطلوب على الرغم من أهمية هذا المجال وحاجة المجتمع الماسة إليه، ولعلّ مردّ هذه الظاهرة إلى وجود معوّقات تعرقل المسيرة وتجعل بعض المؤسسات تحجم عن المشاركة في دعم الأعمال العلمية، ومن ذلك:

1 ــ تحميل الدولة ــ وحدها ــ مسؤوليةَ النهوض بالبحث العلمي [1]، بسبب الاعتقاد السائد في المجتمع بأن الدولة غنية فليس هناك حاجة للقطاع الخاص في تقديم خدمات لمؤسسات التعليم

[1] راشد بن سعد الباز، الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1428هـ، ص11، بتصرف.

العالي والجامعات بشكل أكثر تحديداً.

2 ــ قلة التمويل اللازم من موازنة الجامعة ــ التي هي قليلة أصلاً ــ لأغراض البحث العلمي الذي تهتمّ به دول العالم المتقدمة وتنفق عليه بسخاء لقناعتها بأن العلم هو طريقها نحو التميّز والسيادة، فهي تنفق حوالي 2ــ3% من إجمالي الناتج الوطني على النشاط البحثي والتطويري، كما تلجأ إلى سياسة دعم البحث العلمي من القطاع الخاص الذي يرفد أنشطة البحث بما يتراوح بين 50 ــ 70%، و20% من القطاع الحكومي، و10% من القطاع الخيري[1].

3 ــ قلة اعتماد القطاع الخاص على ما تقدّمه البحوث الجامعية من حلول تفيد الأعمال التجارية بسبب عدم استجابة الجامعة بطبيعتها إلى طلبات السوق السريعة نظرا للجداول الدراسية والعطلات، والتغيير السريع الذي يطرأ على طاقم الباحثين تبعاً لمواعيد التخرج، وكذا عزوف أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في البحوث المدعومة من القطاع الخاص نظراً لضغوط أعباء التدريس، إلى جانب أن القيام بالبحث ليس فيه عائد مادي مضمون ومباشر مثل الذي تضمنه ميزانية الدولة، فهم يرون نظام الحوافز على أنه لا يشجع على المساهمة في الشراكة.

4 ــ تباين النظرة بين الباحث الجامعي الذي يرى بحثه منتوجاً فكرياً علمياً يضع أسساً لمعرفة جديدة ويعلّم الأجيال القادمة، وبين صاحب العمل الذي يعتقد بأن البحث العلمي منتوج تجاري قابل للبيع والشراء، ولا بد أن يعود بالنفع على مؤسسته فيحقّق لها أكبر ربح ممكن [2]، ولذلك نجد تضارباً في الفلسفة الإدارية لعملية الشراكة بين الطرفين، وعلى الخصوص حول الحفاظ على السّرّية وحقوق الملكية الفكرية، ما يصعّب عملية التفاوض وعقد الاتفاقيات بين الجانبين، أو رفض المعنيين وعدم قناعتهم بجدوى فكرة الشراكة من أساسها[3].

5 ــ غياب التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة، ما يؤدي إلى تكرار البحث العلمي في الجامعات

---

[1] وحيد بن أحمد الهندي، تحكيم البحوث الممولة في الجامعات السعودية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ص 58، بتصرف، على الموقع الالكتروني: faculty.ksu.edu.sa/whindi/pubs.

[2] راشد بن سعد الباز، الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية، المرجع السابق، ص15، بتصرف.

[3] Thatte, urmila m & bavdekar, s b. Clinical research in india: great expectations? J postgradmed, Vol 54, Issue 4, October 2008, p320.

الوطنية، وهدر الطاقات والإمكانات المادية.. وغيرها [1].

6 ــ تركيز الجامعة على التدريس هدفًا أساسيًا وعدم الاهتمام بالبحث العلمي بتخصيص الوقت الكافي له، ما يخلق عدم التوازن بين مهام التعليم ومهام الأبحاث التي تجريها الجامعات.

7 ــ لجوء بعض المؤسسات إلى الاستعانة بالخبراء الأجانب بدلاً عن الباحث المحلي، الأمر الذي يُلْجِئُه إلى الركون أو تقديم أبحاث هشة تساعده فقط على الترقية الأكاديمية، ما يؤدي بالضرورة إلى هوان البحث العلمي.

المطلب الخامس

آليات الدعم والمساندة

إنّ النصوص التشريعية وقواعد السياسة الاقتصادية وقوانين المالية ينبغي أن تدعم الشراكة المجتمعية بين الجامعة والقطاعين العام الخاص، وذلك كفيلٌ بتحقيق جودة التعليم العالي، وضامنٌ لتحصيل التنمية، من خلال آليات المساندة التي تشمل ما يلي:

1 ــ المؤسسات التي أثبتت ريادتها في دعم المشروعات البحثية وتمكينها من النجاح والتطوير؛ فمنذ بداية الثمانينات سارعت العديد من الدول المتقدمة في إنشاء مراكز تقنية متطورة تعرف بمراكز التميز " Centers of Excellence"، فضلاً عن تأسيس حاضنات الأعمال [2] "Business Incubators"؛ والحدائق العلمية [3] "Science Parks" التي تحتوي ما

---

[1] محمد بن شحات الخطيب، التعليم العالي: قضايا ورؤى، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، 1424هـ، ص127، 128.

[2] حاضنات الأعمال هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل لبدء مشروع معين: من مكان مناسب مجهّز به كل الإمكانيات المطلوبة وشبكة اتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتُسَيَّر من طرف إدارة متخصّصة توفر جميع أنواع الدعم والمساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، وكذا التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

انظر: عاطف الشبراوي ابراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، على الرابط:

http://www.isesco.org.ma.

[3] الحديقة العلمية واحة للتعاون بين الإمكانات المعرفية لأساتذة وطلبة الجامعات من جهة، وبين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والهيئات الخدمية الأخرى، وهي تحتوي عادة على مواقع شركات ومؤسسات

يسمى بالحاضنات التكنولوجية [1] "Technology Incubators"، وذلك من أجل إيجاد قنوات لربط القطاع الخاص بالجامعات.

2 ــ وضع الخطط والبرامج الخاصة برعاية ودعم البحث العلمي والباحثين فنياً ومهنياً بالتنسيق مع مجالس الإدارات في الجامعات ومراكز البحوث ، وذلك بمشاركة كافة الأطراف (الحكومية والأهلية) في مختلف مراحل التخطيط والتمويل والتنفيذ والتقييم.

3 ــ الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة والتسول والانحراف من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة، والعمل على تأمين فرص عمل ووسائل إنتاج للقادرين على العمل ، مع ضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات.

4 ــ إشاعة قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون ، و إشراك المواطنين أفراداً ومؤسسات في عمليات البناء والرقابة ، والقضاء على البيرقراطية، مع إنعاش الأنشطة العلمية والثقافية والاجتماعية وسائر الفعاليات المجتمعية.

5 ــ استغلال الموارد البيئية والإمكانات المتاحة بما يضمن فاعلية الاستفادة من مخرجات البحث

=

مُختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وأقسامها لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات، وفتح آفاق جديدة للعمل والاستثمار المعرفي المُشترك.

انظر: حدائق تكنولوجية ومنتزهات للأبحاث لدعم الباحثين، مقال في جريدة البلاد السعودية، بتاريخ 2009/12/31، على الموقع الالكتروني: http://www.albiladdaily.com، بتصرف في العبارة.

[1] الحاضنات التكنولوجية هي أماكن مُخصصة لمؤسسات معرفية في طور الإنشاء تستند إلى معارف جديدة قدمتها بحوث جامعية، وتأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة ومُتميزة. وتستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة "الحضانة" الأولى إلى العمل على نطاق واسع، مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها واكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المُستمرة.

كما تتميز الحاضنات التكنولوجية بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين العاملين كالخبراء في مجالاتهم. وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساساً إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

انظر: حدائق تكنولوجية ومنتزهات للأبحاث لدعم الباحثين، مقال في جريدة البلاد السعودية، المرجع السابق، بتصرف .

العلمي.

6 ــ تنظيم دورات تدريبية لإقناع المواطنين أفراداً وجماعات بضرورة تفعيل الشراكة بالمساهمة في تنمية منطقتهم ومشاركتهم في الرفع من مستواها.

الخاتمة: بناءً على ما سبق بيانه نخلص إلى النتائج التالية:

1 ــ إن تحقيق مشروعات التنمية الشاملة يتوقف على دفع حركة البحث العلمي.

2 ــ إن الإنفاق على البحث العلمي الجامعي له أهمية كبرى في تقدم الأمم والشعوب وتحقيق التنمية في شتى قطاعات المجتمع، فهو قضية مجتمعية من صميم قضايا الأمة المتطلعة إلى مستقبل زاهر؛ إذ إن تطوير وتنمية أي مجتمع يتوقف إلى حد كبير على القدرة العلمية والتكنولوجية لأفراده.

3 ــ ظهر من خلال الدراسة دور الشراكة المجتمعية في تحقيق جودة التعليم العالي، وأن الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم في حاجة إلى إقامة علاقة شراكة فاعلة تسهم في تطوير أداء القطاع الخاص والعام، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

توصيات

هذا وإني أوصي في نهاية البحث بما يلي :

1 ــ الأخذ بعين الاعتبار لمؤسسة الوقف الإسلامي ودورها في ازدهار العلوم الإنسانية والأبحاث العلمية والدينية، متمثلين في ذلك بعض التجارب في الدول العربية الشقيقة التي استحدثت برامج "كراسي بحث وقفية" تعالج قضايا تهمّ المجتمع ولها صفة الاستدامة ؛ مع تمكين المتبرعين من تحويل تبرعاتهم لهذه البرامج إلى أوقاف ، فيصبح العمل الخيري وروح المبادرة حياله ا واقعاً حقيقياً ملموساً، وسمة ترتبط بمجتمعنا على كافة مستوياته ؛ ومن ثم لفت انتباه المجتمع إلى أن المؤسسات العلمية والبحثية مكان خصب للأوقاف ــ وتاريخنا الإسلامي غني بذلك ــ وأنه لا يجوز حصر الأوقاف في مجالات محدودة، مع مراعاة أن العمل الخيري بأنواعه المختلفة يُؤْجَرُ عليه الإنسان؛

فالتبرع بالأوقاف لكراسي البحث يعود ريعها للإنفاق على البحوث التي تخدم المجتمع ؛ فمثلاً الكراسي الطبية تخدم المرضى ، والكراسي الهندسية تعالج مشكلات نقص المياه .. وفي ذلك ترجمة حقيقية لحديث رسول الله ﷺ الذي أخرجه مسلم: "إذَا مَاتَ الإنسان انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلاَثة: صَدَقَةٍ جَارِيَة، أو عِلْمٍ يُنْتَفُع بِهِ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُوْ لَهُ".

2 ــ إننا نعيش ــ والحمد لله ــ في مجتمع متطلع إلى عصر المعلوماتية، وقد أخذ منها بنصيب وافر من تقنيات الاتصالات والمعلومات في مؤسساته المختلفة، وعليه الآن أن يتطلع إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة، عن طريق إنجاز مراكز بحوث واستشارات يكون مقرها داخل الجامعة، وتحمل على عاتقها مهمّة إنجاز دراسات علمية موضوعية للمفاهيم المستحدثة والآليات الجديدة التي يعتمد عليها مجتمع المعرفة، سعياً وراء نشر الثقافة العلمية في مجتمعنا باعتبارها من الشروط الضرورية لإنبات العلم ونموه وإثماره وازدهاره، وتوفير الجو الملائم لتوظيف تكنولوجيا العصر واستخدامها في كل المجالات، وإشاعة الروح العلمية بين كل فئات المجتمع ليصبح التفكير العلمي أسلوب عمل ومنهاج حياة.

3 ــ ضرورة التزاوج بين تقنية المعلومات والاتصالات لإيجاد سبل جديدة لأداء الأعمال ــ وخصوصاً ما يسمى العمل عن بعد ــ من دون ضرورة الوجود الفعلي في مقرّ العمل، وهو ما يناسب ظروف بعض الفئات الاجتماعية فيما يخصّ عمل المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على سبيل المثال.

4 ــ إعداد حلقات بحث مشتركة تجمع ا لعلماء والباحثين على مستوى الجامعات ومس ؤولي قطاع التنمية في المجتمع ؛ ما يعزّز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية ، لتيسير تبادل الخبرات والإطلاع على حالات النجاح وما حققته بعض البلدان العربية من تقدم في هذا المجال، فضلا عن مواكبة التطورات في حقول التخصص وتطوير قدرات العاملين في مجال البحث والتطوير.

5 ــ عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض قطاعات المجتمع المعنية للإسهام في تمويلها، والعمل على تطوير تلك البحوث العلمية التطبيقية وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص ؛ مما يشجعه على المشاركة في تمويلها.

6 ــ تشجيع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الخاصة المحلية على إقامة شراكات مع مؤسسات

التعليم العالي، وذلك حتى يصبح التعليم من أجل المواطنة النشطة والفعالة جزءً رئيسياً لا يتجزأ من العملية التعليمية على جميع مستويات المجتمع، وإنشاء أجهزة مركزية تتولى مهام تخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق ما بين المؤسسات البحثية فيها ، وتعمل على توثيق تفاعلها مع قطاعات المجتمع الإنتاجية.

وصلّى اللهُ وسلم على النبي محمدٍ وآله وصحبه وسلم.